https://doi.org/10.54809/jkss.vi3.240

گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

تحليل اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

م.م. هه وار عثمان كريم
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة السليمانية
Hawar.sleman@univsul.edu.iq

أ.د.خالد حيدر عبد على
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة السليمانية
khalid.ali@univsul.edu.iq

الملخص

يهدف البحث الى دراسة واقع السياسة المالية في العراق و تحليل العلاقة بينها وبين بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية فيه خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). ومدى مساهمة السياسة المذكورة في تطور علاقاته الاقتصادية الدولية. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي-القياسي لبيان هذه العلاقة. باستخدام طريقة(FMOLS)، بالاستناد على المصادر النظرية والبيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزى و وزارة التخطيط العراقيين. أظهرت النتائج القياسية ان هناك علاقة إيجابية (طردية) بين الإيرادات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف و الانفتاح الاقتصادي، حيث إن زيادة الحاصل في الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات الكلي بمقدار(١,٥٧٪) وبمقدار (٠,٣٩٪) في سعر الصرف وبمقدار (١,١١٪) في الانفتاح الاقتصادي، لكن العلاقة بين النفقات العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف كانت عكسية، اما طردية مع الانفتاح الاقتصادي، حيث انخفض في النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفض في ميزان المدفوعات الكلي بمقدار(-٠,٤٣٪) و بمقدار (-٠,٠٣ ٪) في سعر الصرف وبمقدار (٠,٠٠١٪) في الانفتاح الاقتصادي. وفي ضوء ما تم تقديم مجموعة من المقترحات و التي تتأمل الباحثة ان تساهم في تحسين دور النفقات العامة و الايرادات العامة واعادة توجيهها نحو تطوير مؤشرات (سعر الصرف- ميزان المدفوعات -الانفتاح الاقتصادي) للعلاقات الاقتصادية الدولية في العراق.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي، الاقتصاد العراقي.

Recieved: 9/1/2023
Accepted: 13/2/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

إن تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في العراق يكون من خلال ابراز ملامح الموازنة العامة العراقية؛ هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر أساس لتمويلها، هذا يعني أن الايرادات العامة في العراق تعتمد على القطاع النفطي و بعد سنة (٢٠٠٣) نلاحظ هيمنة الايرادات النفطية مرة أخرى على ايرادات العامة و تراجع الايرادات غير النفطية. وإن النفقات التشغيلية يكون جزءاً كبيراً من النفقات العامة،والنفقات الاستثمارية يكونُ نسبة قليلة. ويعتمد على الايرادات النفطية لتمويل نفقاتها.

وان ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي من اهم مؤشرات العلاقات الاقتصاد الدولية في العراق، ان رصيد ميزان المدفوعات الكلي في العراق قد شهد حالة فائضة ولكن هذا الفائض قد تناوب بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للأوضاع الداخلية والخارجية التي اثرت على انتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتأتية من التجارة الخارجية ابرزها تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي عليه في السوق العالمية. اتصف سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار لمعدلات متذبذبة بشكل بسيط نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الاجراءات بالاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة.

وكون العراق إحدى الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياستها المالية ايراداً وإنفاقاً، تصبح من الأهمية دراسة أثر هذه السياسات في الاقتصاد ومدى مساهمتها في تحقيق تطورات في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصاد الخارجية وذلك خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) .

مشكلة البحث: إن السياسة المالية في العراق تعاني منذ أمد بعيد من مشاكل عدة في جانبيها الايرادي والانفاقي، الأمر الذي أفضى إلى عدم فاعليتها التصحيحية والتمويلية مما يتطلب إعادة النظر في المسار العام لها .تتمثل مشكلة البحث في السؤال الاتي: هل أدوات السياسة المالية)الايرادات العامة والنفقات العامة(تأثير في مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في العراق المتمثلة بـ (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادية) خلال فترة البحث وأنَّ تلك الادوات أكثر تأثيرا.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في تناوله تحليل اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصاد الدولية للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، وذلك من خلال تحديد اثر الإيرادات العامة والنفقات العامة في مؤشرات (رصيد ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) لعلاقات الاقتصاد الدولية في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- دراسة وتحليل واقع السياسة المالية ومؤشرات مختارة للعلاقات الاقتصادية الدولية في العراق.
- تحليل العلاقة بين السياسة المالية وبعض من مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في العراق .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للإيرادات العامة اثراً في زيادة ميزان المدفوعات الكلي

وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، لكن النفقات العامة اثرت في انخفاض ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف وزيادة الانفتاح الاقتصادي. وهناك علاقة ارتباطية بين السياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في العراق خلال المدة البحث.

منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف تم الاعتماد على المنهج (التحليلي- القياسي) وباستخدام نموذج (FMOLS) ومن (Co-integration)، بالاستناد الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزى العراقي والصندوق النقدي الدولي واعتمادا على برنامج E-views٩.

نطاق البحث: مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي. زمانيا : المدة الزمنية هي المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

هيكلية البحث: سيتم تقسيم هذا البحث على مبحثين، المبحث الأول تحليل واقع السياسة المالية ومؤشرات (ميزان المدفوعات وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) للعلاقات الاقتصادية الدولية في العراق، اما المبحث الثاني فيخص قياس اثر السياسة المالية في بعض من المؤشرات المذكورة. وفي الختام مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات التي توصل البحث اليها.

الدراسات السابقة : يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث. ومن أهم هذه الدراسات:

Brown, Bidemi, (٢٠١٥):

تمثل هدف الدراسة مدى تأثير تدابير السياسة المالية في ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال مدة الدراسة. بإستخدم البيانات السنوية الإجمالية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٢. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القياسي باستخدام طريقة التكامل المشترك / ECM, وأشارت النتائج إلى أنه تم العثور على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، كشفت النتيجة أن إيرادات الضرائب الحكومية لها تأثير إيجابي وهام في ميزان المدفوعات في نيجيريا، في حين أن الإنفاق الحكومي والديون لهما تأثير سلبي وهام في ميزان المدفوعات، وخلص البحث إلى أن نجاح السياسة المالية في تعزيز ميزان المدفوعات المواتية يعتمد على مستوى الإيرادات العامة المتاحة، واتجاه الإنفاق العام وتنفيذ ادوات السياسة المالية .

-دراسة فضل، حسن توكل احمد(٢٠١٦): تهدف الدراسة إلي قياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في السودان خلال السنوات(١٩٨٠-٢٠١٤)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الذي استخدمته الدراسة في تحليل وتقدير النموذج المقترح. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة عالية في استقرار سعر الصرف ويرجع إلى ضعف الاسواق النقدية والمالية وضيق نطاقها.

-دراسة منصوري، الحاج العربي، (٢٠٢٢): تحاول الأطروحة أن تحلّل أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات السنوية المتاحة لعينة تتكون من ٣٦ دولة نامية مختارة، وباستخدام نماذج البيانات المقطعية.(Panel Data Models) توصلت الدراسة الى أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر إيجابياً بكل من المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي

ومؤشر الحرية الاقتصادية، في حين يتأثر سلبياً بكل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي.

-دراسة خبازي، فاطمة الزهراء، (٢٠١٦): وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق استقرار سعر الصرف. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان هذه العلاقة. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنَّ السياستين المالية والنقدية تؤديان هاما في التأثير في سعر الصرف والعودة به إلى المستوى التوازني المرغوب .ولايمكن للسياسة النقدية وحدها التحكم في سعر الصرف على المدى الطويل؛ بحيث تظهر فعالية السياسة النقدية في تحريك سعر الصرف على المدى القصير فقط. في حين تتضافر السياستان المالية والنقدية على المدى الطويل للتحكم في سعر الصرف .

أما بخصوص هذه الدراسة الحالية فهي تختلف عن باقي الدراسات الأخرى من الناحية الزمنية فهي تتناول اقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) وهذا مدة شملت العديد من التغيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وتم استخدام اكثر من مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية. وباستخدام احدث طرق الاقتصادية.

المبحث الاول

تحليل واقع السياسة المالية وبعض مؤشرات العلاقات الاقتصاد الدولية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

اولاً : مفاهيم نظرية خاصة للسياسة المالية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية

ستتناول هذه الفقرة الجانب النظري الخاص بالمفاهيم التي سيتم التطرق اليها لتحليل ما يتصل بالاقتصاد العراقي و كالآتي:

١- مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها الوسيلة التي تقوم بها الحكومة بتنظيم (الايرادات والنفقات) للتأثير في الاقتصاد الأوسع عن طريق تغيير مستوى الانفاق والإيرادات الضريبية، يمكن للحكومة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات في الإدوات المالية (الإنفاق والإيرادات) وفقاً للاقتصاد السائد. (Stupak, ٢٠١٩: p٢). كما تعرف ايضاً بانها خيارات الإنفاق والضرائب التي تتخذها الحكومة («الخزانة»)، وهناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية، والتي تنقسم الى :

الإيرادات العامة : ويقصد بالإيرادات العامة الأموال التي تحصل عليها الحكومة من مصادر معينة والتي تحتاج اليها في مباشرتها النشاط المالي (صفوت،١٩٨٨: ٦٣). والتي توجه لإشباع الحاجات العامة الأساسية للمجتمع (العلي ،٢٠٠٧: ٧٧).

النفقات العامة: إن النفقات العامة مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخصٍ عام بهدف تحقيق منفعةٍ عامةٍ، أو يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي هو الإنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومة المحلية لإشباع حاجات عامة إجتماعية (عطية، ٢٠١١، ٣). وينظر الى الانفاق الحكومي بأنه يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمجمل هيئاتها من نفقات بهدف الحصول على الموارد الأساسية للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة

(خطاب واخرون، ٢٠١٩، ١٢٣). ويتم تقسيم النفقات العامة اثرها الاقتصادية الى النفقات التشغيلية والنفقات الاستثماري.

الموازنة العامة: وتعد الموازنة بمثابة وثيقة الدراسة المالية لأي دولة وتتضمن بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين. أما فيما يخص الموازنة العامة والتي تعد من أهم أدوات التخطيط المالي وذلك لأنها الأداة الأساس التي تحدد أهداف الحكومة وبرامجها وسياستها وكيفية استغلال الموارد وتوزيعها، فهي خطة مالية تتضمن الأهداف والسياسات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. فمثلا، تحسن وضع الموازنة العامة بعد عام (٢٠٠٤) في العراق وذلك بسبب تغير وضع الاقتصاد فبدأت الإيرادات العامة بالزيادة بشكل كبير من ضمنها الإيرادات النفطية (عبد الهادي ،٢٠٢١: ٧٤).

٢- مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية : العلاقات الاقتصادية الدولية عبارة عن تفاعلات وأنشطة تختلف عن بعضها البعض وتتم بين الدول او التجمعات الاقتصادية وكذلك الشركات الدولية هي النشاط العابر للحدود الوطنية (حمو، ٢٠١٨: ٢). وتهتم مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات دولتين او مجموعة دول، وتنشأ هذه العلاقة نتيجة لقيام التبادل التجاري او نتيجة لحركية عناصر الإنتاج (العمل، راس المال، المنظم، المعرفة(. ان تبادل السلع والخدمات، وانسياب رؤوس الاموال، الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دوليا للدول تعد أمورا أساساً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية(الطائي ،١٩٩٩: ١٦). يمكن بيان أنواع مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الاتي :

أ- ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بانه عبارة عن سجل احصائي او محاسبي لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي يتكون من حساب السلع والخدمات والدخل وحساب راس المال والمالي التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما، وتسجيل هذه العمليات في سجل المذكور في الجانب الدائن او في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة (IMF , ٢٠٠٩ :٩).

ب- سعر الصرف : يعرف سعر الصرف بعدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (هجيرة ، ٢٠١٢: ٣٠). او ان سعر الصرف يتمثل في عدد وحدات النقد الاجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ولبلد معين، سعر عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر(خدر واسماعيل،٢٠١٥: ٢٣٥). بوساطة تفاعل قوة العرض والطلب على العملة (المحلية او الاجنبية)ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق (حسين ونورالدين ،٢٠١٧ : ٩) .

ت-الانفتاح الاقتصادي: عرف الانفتاح الاقتصادي على أنه عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة، وحصول كل دولة على ما لا يتوفر من ضروريات الحياة لشعبها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم انتاجها داخلياً(صقر، ٢٠٢٠: ٣٦٦).

إن تعريف الأكثر شمولية هو تعريف صندوق النقدي الدولي للانفتاح الاقتصادي بانه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجاري والرأسمالية، أي الانفتاح على تدفق السلع

والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية(عبد المجيد والطائي ، ٢٠١٨: ١١٤) .

ثانياً : تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

إن السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من إستحواذ القطاع النفطي على الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي(هاشم ، ٢٠١١ : ٢٧١). وايضاً انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية إضافة الى تأخر وضعف الصناعات الزراعية. ويستمر انهيار القطاع الخاص وعدم نجاح في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي، وعدم الاستقرار الأمني والخلافات المتواصلة على توالي السلطة في العراق وعدم نضوج القرار السياسي. الفساد الإداري و المالي وضعف الإصلاح الإداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها(داود ، ٢٠٠٣: ٢١٢).

ويعاني الاقتصاد من الاختلال في الهيكل الإنتاجي المتمثل بسياده القطاع النفطي بشكل أساس، وهو ما ينم عن عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لموازنة العامة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد رهناً لاسعار النفط في الأسواق وحجم الطلب عليه، مما يؤدي الى عدم تناسق واضح في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة(صاخي وباقر، ٢٠٢١ : ٢٨٩).

استناداً لذلك لابد من تحليل مؤشرات تلك السياسة من اجل الوقوف على واقع السياسة المالية في العراق لمدة الدراسة، وعلى النحو الاتي :

١- تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة أولية واحدة للتصدير يؤدي الى اختلال هيكل الموارد المالية الأخرى في تمويل الموازنة العامة لتغطية النفقات العامة، إذ غدت الإيرادات المالية المتأتية من تصدير سلعة النفط من العوامل المؤثرة في مستقبل الاقتصاده وتسيير فعالياته ونشاطاته، وتنقسم الإيرادات العامة الى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية. مما ترك اثاراً سلبية فيه، نتيجة لعدم تنوع مصادر الدخل والإيرادات الأخرى(مجيد واعطية ، ٢٠٢٠: ٨٠).

تؤثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد العراقي بشكل مباشر مما جعله يعتمد عليها في تغطية معظم نفقاته وبنسبة لاتقل عن ٨١٪. وبعد الاحتلال الامريكي هيمنت الايرادات النفطية على الايرادات العامة واخذت منحنى متصاعد في ظل تراجع الايرادات غير النفطية بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية وعودة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط العالمي وقد ساعد كل ذلك بصورة إيجابية في نمو الايرادات النفطية الذي رافقه نمو في الاقتصاد .

إن نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية المتمثلة (بالإيرادات الضريبية بأنواعها وإيرادات الحكومة الاخرى) بالموازنة العامة ضئيلة جداً مقارنة مع الإيرادات النفطية، وذلك بسبب اعتماد الحكومة بشكل متزايد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة وضعف هيكل الاقتصاد العراقي وعدم تنوعه، مما يؤدي بسياستها المالية الى الانهيار، فضلاً عن الفساد المالي والإداري وضعف أداء هيئة الاستثمار وتراجع دور

القطاع الخاص، كل هذه الأسباب ساهمت في دعم الإيرادات غير النفطية في رفد الموازنة العامة (الساعدي و هاشم ، ٢٠٢١: ٩٣). وضعف الايردات الاخري مثل(الايرادات الضريبية و الإيرادات الاخرى) في تغطية الايرادات العامة.

من اجل تحليل واقع الإيرادات العامة و مساهمة النسبية لكل من الضرائب و النفط يتم عرض الجدول رقم (١)

كما يبين في الجدول المذكور التغيرات التي حصلت في الايرادات العامة خلال المدة المحددة للبحث. وان نسبة متوسط معدل نمو الإيرادات العامة يساوى (١٥,٤٤٪) خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو	إيرادات النفط	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	نسبة إيرادات النفط من الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الاخرى من الإيرادات العامة
٢٠٠٤	14944.4	-	14735.1	119.6	89.7	98.6	0.8	0.6
٢٠٠٥	19673.0	31.6	19259.8	314.8	98.4	97.9	1.6	0.5
٢٠٠٦	33400.5	69.8	32832.7	434.2	133.6	98.3	1.3	0.4
٢٠٠٧	41111.1	23.1	40083.4	822.2	205.6	97.5	2	0.5
٢٠٠٨	66710.0	62.3	65776.1	667.1	266.8	98.6	1	0.4
٢٠٠٩	46708.4	(30.0)	42925.0	3316.3	467.1	91.9	7.1	1
٢٠١٠	58618.1	25.5	56390.7	1524.1	703.4	96.2	2.6	1.2
٢٠١١	83611.0	42.6	82022.4	752.5	836.1	98.1	0.9	1
٢٠١٢	96890.8	15.9	94565.5	387.6	1937.8	97.6	0.4	2
٢٠١٣	92343.7	(4.7)	89573.4	831.1	1939.2	97.0	0.9	2.1
٢٠١٤	86809.4	(6.0)	79951.5	1562.6	5295.4	92.1	1.8	6.1
٢٠١٥	53304.1	(38.6)	41150.8	1652.4	10500.9	77.2	3.1	19.7
٢٠١٦	42674.0	(19.9)	34736.6	2987.2	4950.2	81.4	7	11.6
٢٠١٧	61475.3	44.1	51700.7	5041.0	4733.6	84.1	8.2	7.7
٢٠١٨	88147.1	43.4	79067.9	4671.8	4407.4	89.7	5.3	5
٢٠١٩	89939.0	2.0	82923.8	3327.7	3687.5	92.2	3.7	4.1
٢٠٢٠	51215.3	(43.1)	44147.6	3789.9	3277.8	86.2	7.4	6.4
٢٠٢١	74003.7	44.5	64604.8	3108.2	6290.3	87.3	4.2	8.5
متوسط المدة		15.44				٩٢	٣,٤	٤,٦

الجدول (١) اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)مليون دولار*

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لسنوات مابين (٢٠٠٤-٢٠٢١) .

- الارقام بين القوسين تشير الى وجود قيم سالبة.

فنلاحظ في الجدول المذكور أن نسبة متوسط مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة التي وصلت الى(٩٢ ٪) خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١). وأن نسبة مساهمة الإيرادات النفط مرتفعة مقارنة بالايرادات الضريبية والاخرى والتى تتراوح بين(٧٧,٢٪) كحد ادنى عام (٢٠١٥) و(٩٨,٦٪) كحد اعلى عامي (٢٠٠٤ و٢٠٠٨). حصلت بعض التذبذبات وعدم استقرار في الإيرادات النفط خلال المدة البحث. ويعود السبب الى الأزمة الاقتصادية والحرب التي مر بها العالم عموماً والاقتصاد العراق وإنخفاض اسعار النفط وانتشار جائحة كورونا في العالم خاصة عام (٢٠٢٠). وإن الاعتماد على النفط إدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، عانى منها عقوداً طويلة تمثلت في إدارة الاقتصاد الوطني، والهيكل الإنتاجي، والانفاق الحكومي، والاعتماد على الخارج، بسبب ارتباطه بالأسواق العالمية وتقلباتها.

و أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فكانت مساهمتها منخفضة جداً من اجمالي الايرادات العامة من خلال السنوات (٢٠٠٤- ٢٠٢١) التي يتراوح بين (٠,٨ ٪ الى ٨,٢٪)، إذ إن الحكومة العراقية لم تعتمد على تلك الايرادات، وكانت نسبة متوسط مساهمة الايرادات المذكورة الى الايرادات العامة تساوى نسبة(٣,٤ ٪) خلال مدة البحث. ونسبة مساهمة الايرادات اخرى من الايرادات العامة التي يتراوح بين (٠,٤٪) كحد ادنى بين عامي (٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨) و(١٩,٧٪) كحد اعلى عام (٢٠١٥) من خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١) والسبب الرئيس هو تدمير البنى التحتية للقطاع الزراعي و الصناعي و الخدمي بعد تغير النظام عام (٢٠٠٣).

٢- تحليل هيكل النفقات العامة في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

اتجه الإنفاق الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو تزايد مستمر، والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع أسعار النفط عالمياً والتي ساهمت في رفع حجم الإيرادات النفطية التي تمثل المورد الأول للموازنة العامة،إن النفقات العامة العراق يتوزع الى نوعين رئيسين وهي: النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) والاستثمارية.

ان مشكلة الاقتصاد العراقي ليست بالاعتماد على المورد الوحيد وهو النفط فقط وانما كيفية التصرف بأموال النفط، أن مجمل نفقات الحكومة كانت في حالة ارتفاع بشكل تدريجي خلال مدة البحث على الرغم من التذبذبات التي حصلت بين ارتفاع وانخفاض في بعض السنوات وبسبب حصول التغيرات في أسعار النفط. من اجل تحليل واقع النفقات العامة و مساهمة النسبية لكل من النفقات التشغيلية والاستثمارية يتم عرض الجدول (٢).

الجدول (٢) حجم كل من النفقات التشغيلية و الاستثمارية و أهميتها النسبية الى اجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دولار*

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات التشغيلية من النفقات العامة	نسبة النفقات الراسمالية من النفقات العامة
2004	23148.22	-	22500.07	648.15	97.2	2.8
2005	24443.73	5.60	24077.07	366.66	98.5	1.5
2006	22719.05	(7.06)	19084.00	3635.05	84	16.0
2007	26496.95	16.63	21197.56	5299.39	80	20.0
2008	49379.36	86.36	39503.49	9875.87	80	20.0
2009	44472.95	(9.94)	33799.44	10673.51	76	24.0

2010	54259.68	22.01	39446.79	14812.89	72.7	27.3
2011	58227.03	7.31	41399.42	16827.61	71.1	28.9
2012	73296.66	25.88	52846.89	20449.77	72.1	27.9
2013	86747.59	18.35	58641.37	28106.22	67.6	32.4
2014	68827.20	(20.66)	47284.29	21542.91	68.7	31.3
2015	56453.50	(17.98)	41549.78	14903.72	73.6	26.4
2016	52601.91	(6.82)	40135.26	12466.65	76.3	23.7
2017	60008.04	14.08	46926.29	13081.75	78.2	21.8
2018	66892.63	11.47	55453.99	11438.64	82.9	17.1
2019	93414.32	39.65	72956.58	20457.74	78.1	21.9
2020	61655.14	(34.00)	59065.62	2589.52	95.8	4.2
2021	69775.89	13.17	69496.78	279.10	99.6	0.4
متوسط المدة		9.65			80.69	١٩,٣١

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لسنوات مابين (٢٠٠٤-٢٠٢١) .

- الارقام بين القوسين تشير الى وجود قيم سالبة.

كما يوضح في الجدول (٢) ونسبة متوسط معدل نمو النفقات العامة يساوى (٩,٦٥ ٪) خلال مدة البحث(٢٠٠٤-٢٠٢١). وأن نسبة مساهمة النفقات التشغيلية كبيرة والتى تتراوح بين(٦٧,٦٪) كحد ادنى عام (٢٠١٣) و(٩٩,٦٪) كحد اعلى عام (٢٠٢١)من اجمالي النفقات العامة خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١)، وهذا يعني جزءاً كبيراً من النفقات العامة للأجور والرواتب وتقاعد الموظفين. اذ بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية (٨٠,٦٩٪) نظراً لضخامة التحديات التي يواجهها البلد على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ.

واما النفقات الاستثمارية فقد مرت متذبذبة وغير مستقر وبخاصة في النصف الأول والاخير من مدة البحث، مع اخذها اتجاهاً تصاعدياً في باقي سنوات البحث، حيث بلغ معدل متوسط عام للأهمية النسبية (١٩,٣١٪). ونسبة مساهمة النفقات الاستثمارية نسبة ضئيلة من النفقات العامة على الرغم من اهميتها في توسيع الطاقات الانتاجية وتحقيق الاهداف التنموية للاقتصاد بقيت تشكل نسباً متدنية من اجمالي النفقات العامة التي تراوحت بين نسبة (٣٢,٤٪) كحد أعلى عام (٢٠١٣) ونسبة(٠,٤٪) كحد أدنى عام (٢٠٢١) خلال مدة البحث.

٣- تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

ان الموازنة العامة فائض في اغلب السنوات، ولكن هذه الفوائض المتحققة تشير الى أن لقطاع النفطي في العراق دوراً مهماً مسيطراً على الاقتصاد العراقي، ويتضح ان الموازنة العامة كانت وما زالت مرتبطة وبشكل رئيس بالايرادات النفطية، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية. كما يتبين في الجدول (٣)

الجـدول (٣) تحليـل هيـكل الموازنـة العامـة (العجـز أو الفائـض) النفـط او بـدون النفـط في العـراق للمـدة(٢٠٠٤-٢٠٢١) مليـون دولار*

السنوات	الموازنة النفطية	الموازنة غير النفطية	الموازنة العامة
2004	-8413.12	-23058.52	-8203.82
2005	-5183.93	-24345.33	-4770.73
2006	10113.65	-22585.45	10681.45
2007	13586.45	-26291.35	14614.15
2008	16396.74	-49112.56	17330.64
2009	-1547.95	-44005.85	2235.45
2010	2131.02	-53556.28	4358.42
2011	23795.37	-57390.93	25383.97
2012	21268.84	-71358.86	23594.14
2013	2825.81	-84808.39	5596.11
2014	11124.3	-63531.8	17982.2
2015	-15302.7	-45952.6	-3149.4
2016	-17865.31	-47651.71	-9927.91
2017	-8307.34	-55274.44	1467.26
2018	12175.27	-62485.23	21254.47
2019	-10490.52	-89726.82	-3475.32
2020	-17507.54	-58377.34	-10439.84
2021	-5171.09	-63485.59	4227.81

الجـدول مـن اعـداد الباحثـة بالاعتـماد عـلى بيانـات بنـك المركـزي العراقـي، النـشرة السـنوية لسـنوات مابـين (٢٠٠٤-٢٠٢١) .

-تم اعداد الجدول اعتماداً على الجدول (١) و (٢)

نلاحـظ في الجـدول (٣) عانـت الموازنـة العامـة بـدون إيـرادات النفـط طيلـة مـدة البحـث مـن العجـز المسـتمر والمتزايـد بسـبب انخفـاض الإيـرادات المتحصلـة مـن المصـادر غـير النفطيـة، بـدءاً مـن(-٢٣٠٥٨,٥٢) مليـون دولار في عام(٢٠٠٤)وصـولاً إلى (-٦٣٤٨٥,٥٩) مليـون دولار في عـام (٢٠٢١)، امـا الموازنـة مـع النفـط فقـد سـجلت خـلال المـدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) فائضـاً مسـتمراً في اغلـب السـنوات مـا عـدا بعـض السـنوات الـذي سـجل فيهـا عجـز في الموازنـة العامـة، وبسـبب إنخفـاض أسـعار النفـط و حـدوث الازمـة الماليـة في العـالم التـي أدت الى انخفـاض الطلـب العـام عليـه. فمثـلاً حصـل العجـز في الموازنـة النفطيـة عـام (٢٠٠٤و٢٠٠٥). وبعـد سـنة (٢٠٠٦) سـجل الفائـض في الموازنـة النفطيـة واسـتمر الفائـض حتـى عـام (٢٠٠٨). وفي عـام (٢٠٠٩) الـذي سـجل فيـه العجـز في الموزانـة النفطيـة، بعـد ذلـك في السـنوات (٢٠١٠ الى ٢٠١٤) حصـل الفائـض في الموازنـة النفطيـة، امـا في السـنوات (٢٠١٥ الى ٢٠٢١) فسـجل العجـز مسـتمراً مـا عـدا في عـام (٢٠١٨). كـما يتـبن في الشـكل(١) والجـدول (٣).

تم اعداد الشكل اعتماداً على الجدول (٣) .

ثالثاً : تحليل واقع بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

تبنـى العـراق بعـد سـنة (٢٠٠٣) سياسـات انفتاحيـة واسـعة نحـو العـالم، وسـعى إلى تأسـيس قواعـد إقتصاديـة وتشريعيـة مهمـة تعمـل وفـق آليـات نظـام السـوق، وقـد سـاعد ذلـك عـلى توسـع او تزايـد تجـارة العـراق الخارجيـة.

(حماد ، ٢٠١٣: ١١٢). إن تحليل علاقات اعتماد إقتصاد العراق على الإقتصاد الخارجي من خلال دراسة مؤشرات علاقات الاقتصاد الدولية له أهمية كبيرة لبيان مدى ارتباط وتبعية هذا الاقتصاد باقتصادات دول أخرى. لذلك يمكن تحليل بعض من اهم مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في العراق على النحو الآتي:

تحليل وضعية مؤشر ميزان المدفوعات والحسابات الفرعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

إن العراق بلد يتأثر بالاقتصادات العالمية، ويعتبر من الدول النامية. من ملاحظة الجدول (٤) يتبين لنا أن رصيد ميزان المدفوعات الكلي في العراق قد شهد حالة فائض مستمر بأستثناء أربع سنوات خلال مدة البحث، خاصة بعد عام ٢٠١٣ تراجع رصيد ميزان المدفوعات الكلي الذي سجل فيه عجزاً مستمراً خلال السنوات (٢٠١٤ الى ٢٠١٦) على التوالي بقيمة (١١٨٧١,٢-)مليون دولار وصل الى (٨٣٤٤,١-) مليون دولار، اما السنوات اللاحقة فسجل هذا الرصيد فائضاً مستمراً باستثناء عام (٢٠٢٠) الذي سجل فيه عجزاً بقيمة (٨٢٧٢,٢-) مليون دولار ، نتيجة الأزمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العالمي والعراقي المتمثل بانتشار جائحة كورونا وتراجع صادرات النفط وانخفاض أسعار النفط الخام. وفي عام (٢٠٢١) الذي سجل فيه الفائض في ميزان المدفوعات الكلي. ولكن هذا الفائض قد تناوب بين الارتفاع والانخفاض تبعاً لكل من الأوضاع الداخلية والخارجية التي اثرت في انتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتأتية من التجارة الخارجية ومن ابرزها وانهيار القطاع الخاص وتدني الاستثمارات وعدم النجاح في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي، وتدهور القطاعات الإنتاجية بسبب الدمار الذي أصابها نتيجة الحروب او بسبب التقادم، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية، إرتفاع نسب البطالة في المؤسسات والشركات والمعامل المعروضة للاستثمار، وعدم تشابك القطاعات ليكمل بعضها الاخر.

الجدول (٤) رصيد ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دولار*

السنوات	الحساب الجاري	الحساب الراسمالي و المالي	الأصول الاحتياطية	صافي السهو والخطأ	رصيد ميزان المدفوعات الكلية
2004	-2404.6	4839	-4212.0	1777.6	4212.0
2005	1694.1	-2283	-4374.5	589.2	4374.5
2006	7095.6	-7100	-7360.8	4.4	7360.8
2007	16746.4	-14551	-11757.3	-2195.8	11757.3
2008	32344.4	-21148	-18755.2	-11196.6	18755.2
2009	-919.7	6998	5817.3	-6078.4	5817.3
2010	6430.4	2274	-6286.3	-8704.1	6286.3
2011	26365.4	-22804	-10393.7	-3561.1	10393.7
2012	31910.2	-25076	-7986.8	-6833.8	7986.8
2013	22054.9	-5085	7860.9	-27180.6	7860.9
2014	24427.9	-15466	-11871.2	-39874.5	-11871.2
2015	4121.3	-18447	-13473.6	-22564.8	-13473.6

2016	3554.7	-2776	-8344.1	-6329.4	-8344.1
2017	13954.5	5837	2701.2	-8115.8	2701.2
2018	34369.5	22297	6595.8	-12061.2	6595.9
2019	15762.6	13110	8724.6	-2630.8	8724.6
2020	-6231.6	-9561	-8272.2	-3313.0	-8272.2
2021	24671.7	23749	10791.9	-887.4	10791.9

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مابين (٢٠٠٤-٢٠٢١).

ويتكون ميزان المدفوعات العراقي من مجموعة من الحسابات الفرعية التي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

الحسابات الجارية و الأهمية النسبية للحسابات الفرعية :

يعكس واقع الحساب الجاري العلاقات الاقتصادية الحقيقية بين العراق والعالم الخارجي، كما يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي بإعتباره أحد المؤشرات الرئيسة في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها. (التقرير الاقتصادي السنوي في العراق ، ٢٠١٣: ٨٣).

وبخصوص تطورات الحسابات الجارية خلال مدة البحث تظهر بيانات الجدول (٤) أن الحسابات الجارية سجلت خلال فترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) فائضاً (بأستثناء السنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ و٢٠٢٠)، في السنوات التي شهدت ظروفاً استثنائية في عام(٢٠٠٩) شهدت الركود الاقتصادي بسبب الازمة المالية العالمية وما تلاها من انخفاض اسعار النفط.واما في عام (٢٠٢٠) بسبب ظهور جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط خلال هذا العام وبالإضافة الى صدور قرار ايقاف التجارة العالمية. وتطور وضعية الحسابات الفرعية فيمكن أن تستعرض مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي:

ميزان التجارة السلعية (المنظورة)

ومن خلال البيانات المتاحة، سجل صافي رصيد الميزان التجاري السلعي خلال مدة البحث التي تظهر في الجدول (٥)ويلاحظ أن تأثير الميزان التجاري كان ايجابياً في رصيد الحساب الجاري خلال جميع مدة مابين (٢٠٠٤-٢٠٢١)، إن الميزان السلعي سجل فائضاً مستمراً(بأستثناء سنة ٢٠٠٤ الذي سجل فيها عجزاً بقيمة (٣٤٩٢٣-) مليون دولار، قد تارجح هذا الفائض بين الزيادة و الانخفاض للأسباب نفسها التي ذكرت. نتيجة الفائض المتحقق في الميزان التجاري فضلاً عن الفائض المتحقق في باقي المكونات الحساب الجاري نتيجة نمو كمية الصادرات على الاستيرادات فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في الاسوق العالمية والاستقرار الأمني وكذلك منح المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي والجمعيات الخيرية لإعانة النازجين والمهجرين فضلاً عن إطفاء قسم الديون الدولية تجاه العراق.

أن هذا الفائض من الميزان التجاري يفسر لنا أن الاقتصاد العراق أحادية ولايوجد التنوع في القاعدة الإنتاجية وينعكس في هيكل قطاع التجارة الخارجية بمعنى أن الصادرات من المواد الخام والأولية تشكل النسبة الاكبر من صادراته اي انه يعتمد في تمويل الجزء الاكبر من النفقات العامة للبلد على الايرادات النفطية بسبب انخفاض الايرادات غير النفطية.

السنوات	الصادرات السلعية	الاستيرادات السلعية	صادرات النفط	الصادرات غير النفط	رصيد الميزان التجاري السلعي	رصيد الميزان التجاري السلعي مع النفط	رصيد الميزان التجاري السلعي بدون النفط
2004	178100	213023	177000	1100	-34923	-36023	-211923
2005	236974	200022	235789	1185	36952	35767	-198837
2006	305294	187075	302987	2307	118219	115912	-184768
2007	395900	182887	393362	2538	213013	210475	-180349
2008	637261	301712	634179	3082	335549	332467	-298630
2009	394304	352848	393068	4754	41456	40220	-348094
2010	517636	373280	515891	1745	144356	142611	-371535
2011	796800	406325	794595	2205	390475	388270	-404120
2012	941716	477986	938984	2732	463730	460998	-475254
2013	897694	499765	895535	2159	397929	395770	-497606
2014	839809	452001	837980	1829	387808	385979	-450172
2015	434415	331882	432504	1911	102533	100622	-329971
2016	407591	291378	406689	902	116213	115311	-290476
2017	575591	329508	573433	2158	246083	243925	-327350
2018	863599	388757	862347	1252	474842	473590	-387505
2019	815852	494176	811000	4852	321676	316824	-489324
2020	468290	409273	466728	1562	59017	57455	-407711
2021	728221	346258	726030	2191	381963	379772	-344067

الجدول (٥) صافي الميزان التجارة السلعية مع النفط وبدون النفط في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دولار*

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

ويصبح سعر النفط المتغير الاكثر حسماً في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي للعراق وهو ما جرى سابقاً والمستمر لغاية الوقت الحاضر المتوقع له أن يستمر في المستقبل. ومما فاقم من التاثير السلبي لهذه الصفة المتمثلة بارتفاع أهمية سعر النفط في تشكيل حجم إيرادات الاقتصاد. في حين وعند استبعاد الصادرات النفطية نجد أن الميزان التجاري السلعي يسجل وطوال تلك الفترة عجوزات مستمرة ومتزايدة بدءاً من(-٢١١٩٢٣) مليون دولار في سنة (٢٠٠٤) وصولاً إلى (-٣٤٤٠٦٧) مليون دولار في سنة (٢٠٢١). وهو ما يشير الى وجود ظاهرة التركز السلعي للصادرات الوطنية ومدى خطورة هذه الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الوطني و وجود الاختلال البنيوي في الاقتصاد العراقي فضلاً انهُ يؤشر الى الأثر السلبي في السياسة التجارية.

ويوضح الجدول (٦) الميزان التجاري السلعي الفائض من رصيد الحساب الجاري نسبة (١٢٨,٩٨٪) كمتوسط لاجمالي المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ويستدل على ذلك مدى أهمية التجارة السلعية وتجارة النفط خصوصاً للعراق لما لها من أهمية كبيرة في حسابات الأخرى بميزان الحساب الجاري.

٢- ميزان تجارة الخدمات (غير المنظورة) : يلاحظ في الجدول (٦) ان تأثير ميزان الخدمات كان سلبياً على رصيد الحساب الجاري خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٤). يتبين بأن صافي ميزان الخدمات سجل عجزاً مستمراً ومتزايداً خلال

سنوات الدراسة. أن ميزان تجارة الخدمات شكلت من رصيد الحساب الجاري نسبة (٢٥,٤٠-٪) كمتوسط لاجمالي مدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). نتيجة زيادة المدفوعات اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات في حين المقبوضات تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٠: ٥٨).

٣- صافي الدخل و صافي التحويلات بدون المقابل: حقق صافي حساب الدخل فائضاً في بداية سنوات مدة البحث، أما في نهاية سنوات مدة البحث فحقق صافي حساب الدخل عجزاً. وجاء هذا العجز نتيجة لزيادة المدفوعات، اغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة الى الخارج ، إضافة الى مدفوعات وزارة المالية الى الخارج عن فوائد الدين الخارجي. ونسبة أهمية صافي حساب الدخل من رصيد الحساب الجاري نسبة (١٧,٧٤-٪) كمتوسط لاجمالي المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). اما بالنسبة لصافي التحويلات بدون المقابل فسجلت نسبة الأهمية لصافي التحويلات بدون المقابل من رصيد الحساب الجاري نسبة (١٤,١٦٪) كمتوسط لاجمالي المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). نتيجة لزيادة المقبوضات في جانب التحويل الرسمي عن المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية الى النازحين وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لاكثر من سنة .

الجدول (٦) الحساب الجاري و الأهمية النسبية للحسابات الفرعية في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دولار*

السنوات	الأهمية النسبية للميزان التجاري السلعي	الأهمية النسبة لصافي ميزان الخدمات	الأهمية النسبة لصافي الدخل	الأهمية النسبة لحساب صافي التحويل بدون مقابل
2004	145.2	34.2	-2.1	-77.3
2005	218.1	-338.8	29.6	191.0
2006	166.6	-72.8	12.6	-6.5
2007	127.2	-26.0	8.1	-9.3
2008	103.7	-16.3	21.6	-9.1
2009	-450.8	694.2	-360.7	217.3
2010	224.5	-109.5	24.7	-39.7
2011	148.1	-30.7	-0.8	-16.6
2012	145.3	-31.4	1.9	-15.9
2013	180.4	-55.9	-2.3	-22.2
2014	158.8	-43.6	-2.2	-12.9
2015	248.8	-154.3	-7.6	13.2
2016	326.9	-213.6	-41.6	28.3
2017	176.3	-74.5	-10.3	8.5
2018	138.2	-36.2	-5.1	3.1
2019	204.1	-98.6	-7.4	2.0
2020	-94.7	160.4	29.5	4.8
2021	154.8	-43.8	-٧,٣	-٣,٨
متوسط المدة	128.98	-25.40	-17.74	14.16

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء

والأبحاث،التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

-تم اعداد الجدول اعتماداً على العمود (٢) في الجدول (٤)

ب - الحسابات الرأسمالية و المالية والأهمية النسبية لحساب الفرعية : يضم هذا الحساب عنصرين رئيسين هما الحساب الراسمالي والمالي وهما متوافقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية .

١- الحساب الراسمالي : إن هذا الحساب سجل فائضاً متناقصاً في بداية السنوات خلال مدة البحث، بدأ(٣٨٨٨,٩) مليون دولار عام (٢٠٠٥) وصولاً الى(٢٠,٣) مليون دولار عام (٢٠١٣) أثر تراجع المنح الاستثمارية العينية والنقدية التي حصلت عليها العراق والتي قامت بتقديمها الدول المانحة لصندوق الاعمار التابع للبنك الدولي. وبعد عام(٢٠١٣) سجل عجزاً متزايداً ويمثل الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة إضافة الى منح الراسمالية المقدمة الى العراق من قبل منظمات دولية.

٢- الحساب المالي: حقق الحساب المالي عجزاً خلال معظم السنوات مدة البحث وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية. ساهم رصيد الحساب المالي بنسبة كبيرة في مجمل حساب الراسمالي و المالي وبلغت كمتوسط لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) نسبة (١١٠,٩٪)بسبب زيادة حجم الاحتياطات الأجنبية، اما الحساب الراسمالي فقد بلغ نسبة (١٠,٩-٪) كمتوسط للمدة نفسها. كما بين في الجدول(٧)

الجدول(٧) الحساب الراسمالي والمالي والأهمية النسبية للحسابات الفرعية في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دولار*

السنوات	الحساب المالي	الحساب الراسمالي	الأهمية النسبة للحساب الراسمالي	الأهمية النسبة للحساب المالي
2004	٤٨٣٩,٠	*	/	١٠٠
2005	-6172.2	3888.9	-170	270
2006	-9868.7	2768.7	-39	139
2007	-16074.4	1523.8	-10	110
2008	-21588.6	440.8	-2	102
2009	6987.9	10.2	0	100
2010	1422.9	850.8	37	63
2011	-22815.4	11.1	0	100
2012	-25078.7	2.3	0	100
2013	-5105.4	20.3	0	100
2014	-15456.1	-9.5	0	100
2015	-18445.0	-1.5	0	100
2016	-2775.2	-0.5	0	100
2017	5837.8	-0.9	0	100
2018	22302.5	-5.8	0	100
2019	13120.7	-11.1	0	100
2020	-9552.7	-8.1	0	100
2021	23766.8	-17.5	0	100
متوسط المدة			-١٠,٩	١١٠,٩

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة.

* لم تتوفر بيانات

-تم اعداد الجدول اعتماداً على العمود (٢) في الجدول (٤)

٢- تحليل مؤشر سعر الصرف في إقتصاد العراق خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

في المدة الاخيرة بعد سنة ٢٠٠٤ التي تميزت بتوجه السياسة الاقتصادية في العراق نحو اقتصاد السوق، والتغير السياسي وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في تسيير ادواته اثر صدور القانون المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالبنك المركزي والذي اعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي لما أصدره من تعليمات و أوامر بشان السياسة النقدية والائتمانية(على و خليل ،٢٠١٨: ٢٥٧)، في هذه المرحلة نشاهد تطبيق البنك لعمليات السوق المفتوحة من خلال شراء العملة الاجنبية وبيعها لغرض المحافظة على مناسبة السيولة النقدية وضمن الحدود المعقولة ومواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن الدمار في الجانب الحقيقي للاقتصاد العراقي بسبب الاحتلال وعمليات التخريب (بتال و اخرون ، ٢٠١٢: ٤٣).

إن سعر صرف الدينار العراقي الوسيلة الأساس للسلطة النقدية وذلك من خلال استعماله وسيلة وسيطاً للسيطرة على التضخم، وقيام البنك المركزي بتغيير أدوات السياسة النقدية لصالح الادوات الكمية (غير المباشرة) وذلك لتوسع من قدرة البنك على التأثير في سوق النقد وسعر صرف العملة الوطنية(مرزوك و على ، ٢٠١٩:٢٣٣).

ولقد كان لتدخل البنك المركزي في العراق اثر ايجابي في استقرار سعر الصرف في العراق، على الرغم من حجم الانفاق العام في العراق وخصوصاً الطلب على السلع والخدمات أمام ضعف الانتاج المحلي في تغطية الطلب الكلي(اسعد وآخرون،٢٠١٩: ٧٤٤). وأظهرت السياسة النقدية المتبعة بعد عام ٢٠٠٣ قدرات كبيرة في السيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار طيلة الأعوام التالية.

ويمكن ملاحظة تطور سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢١)، وهذه المرحلة تتمثل بإعادة الثقة بالدينار العراقي من قبل الأفراد والمؤسسات وتطور مسار سعر الصرف العراقي مقابل الدولار الأمريكي على الرغم من وجود تذبذبات لقيمة سعر الصرف ولكن في المدة ما بين (٢٠٠٤ و ٢٠٢١)إتضح بأن الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي انخفض تدريجياً وأصبح الفارق بينهما قليلاً جداً باستثناء عام (٢٠٢١)، اتسع الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والموازي بمقدار (٢٨٤)، ونسبة متوسط معدل سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي تساوى (٠,٢٧ ٪) خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١). ونسبة متوسط معدل سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي كان يساوى (١,١٠- ٪) خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

الجـدول (٨) معـدل سـعر الـصرف الدينـار العراقـي مقابـل الـدولار في السـوقين المـوازي والرسـمي لمـدة(٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنوات	سعر الصرف للدولار في السوق الموازي	معدل النمو	سعر الصرف للدولار الرسمي (المزاد)	معدل النمو
2004	1453	-	1453	-
2005	1472	1.3	1469	1.10
2006	1474	0.1	1467	)0.14(
2007	126V	)14.1 (	1255	)14.45(
2008	1203	)5.0(	1193	)4.94(
2009	1182	)1.7(	1170	)1.93(
2010	1186	0.3	1170	0.00
2011	1196	0.8	1170	0.00
2012	1233	3.1	1166	)0.34(
2013	1232	)0.1(	1166	0.00
2014	1214	)1.5(	1166	0.00
2015	1247	2.7	1190	2.06
2016	1275	2.2	1190	0.00
2017	1258	)1.3(	1190	0.00
2018	1209	)3.9(	1190	0.00
2019	1196	)1.1(	1190	0.00
2020	1234	3.2	1190	0.00
٢٠٢١	1474	19.4	1190	0.00
متوسط المدة		0.27		)1.10(

الجـدول مـن اعـداد الباحثـة البنـك المركـزي العراقـي، المديريـة العامـة للإحصـاء والابحـاث ، التقريـر الاقتصـادي السـنوي خـلال مـدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) - الارقـام بـين قوسـين تشـير الى وجـود قيـم سـالبة.

الشـكل (٢) معـدل نمـو سـعر الـصرف الدينـار العراقـي مقابـل الأمريـكي في السـوقين المـوازي والرسـمي لمـدة(٢٠٠٤-٢٠٢١)

المصدر : تم اعداد الشكل اعتماداً على الجدول (٨)

٣- تحليل مؤشرات درجة الانفتاح الاقتصادي في العراق خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

مـع دخـول قـوات التحالـف للعـراق عـام ٢٠٠٣ وتدميـر البنيـة التحتيـة وغيـاب الأمـن والاسـتقرار وتراجـع مـؤشرات الأداء الاقتصـادي في القطاعـات الإنتاجيـة والخدميـة سـعت الحكومـة إلى زيـادة الـواردات لتقليـل الآثـار السـلبية عـن كاهـل المواطـن العراقـي مـع زيـادة الصـادرات النفطيـة أي تبنـي سياسـة الانفتـاح الاقتصـادي السريـع، وكان الدافـع الأول مـن وراء ذلـك هـو تحسـين مسـتوى المعيشـة للمواطـن العراقـي ومـن ثـم بلـوغ مسـتوى مـن الرفاهيـة الاقتصادية(عـودة،:٢٠١٦ ٥٩).

يظهر بوضوح أن هناك درجة كبيرة من الانكشاف الاقتصادي للخارج في الاقتصاد العراقي، وهذا ما ادى الى آثار و انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي العام وعلى النشاط الاقتصادي وتطوراته، مما جعل الاقتصاد العراقي اكثر حساسية إزاء التقلبات الاقتصادية الدولية وسريع التأثر بها وفاقداً القدرة على تخفيف الاضرار الناجمة عن ذلك، ويضاف الى ذلك ان درجة الانكشاف الكبير جعلت من الاقتصاد العراقي فريسة سهلة للسياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة(عبدالمجيد و الطائي ، ٢٠١٨: ١٢١). بشكل عام فان هذا الانكشاف للاقتصاد العراقي يجعل منه تابعاً لنشاطات الاقتصاديات الاولى وسريع التأثر بالصدمات التي تصيبها. وهناك بعض المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح الاقتصادي، ومن اهم مايأتي :

أ- مؤشر نسبة اجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين القيمة الاجمالية التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) الى القيمة الاجمالية للناتج المحلي، وإن ارتفاع هذه النسب تعني زيادة درجة على الاعتماد الخارجي.

تتضح من بيانات الجدول(٩) مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي للخارج للاقتصاد العراقي خلال السنوات(٢٠٠٤-٢٠٢١)، ويتضح ان الاقتصاد العراقي منكشفاً طيلة هذه السنوات حيث شكل(٤١,٨٪) سنة(٢٠١٦) كأدنى درجة و(١٢١,٩٪) سنة (٢٠٠٤) كأعلى درجة. وبما أن العراق شأنه شأن بقية الدول النامية تلعب التجارة الخارجية فيه دوراً كبيراً لذا اظهرت نسب هذا المؤشر مرتفعة طوال مدة البحث شكلت بالمتوسط نسبة(٧٠,٧٩٪).

ب- مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي

برز مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في أنه بين على مدى مساهمة الصادرات في تغطية الناتج المحلي الاجمالي . وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على عوائد الصادرات ، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي، خصوصاً اذا كانت عوائد تلك الصادرات متأتية من تصدير سلعة واحدة او عدد محدود من السلع(حماد،٢٠١٣: ٩٩). وبالعودة الى الجدول(٩)إن نسبة الصادرات العراقية الى الناتج المحلي الإجمالي كانت تتأرجح بين(٢٤,١٪) كحد ادنى في سنة ٢٠١٦ و(٥٤,٤٪ و ٥٧,٣٪) كحد أعلى سنة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عن التوالي. وهذا يحتاج الى وقفة اقتصادية لتلافي المخاطر الناجمة عن هذا الاعتماد.

والعراق بوصفها دولة مصدرة للنفط الخام، وتعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية لتلبية احتياجاته المحلية، نسبة اجمالي الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي بلغت(٤٠,٤٥٪) كمتوسط لاجمالي المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية لتغطية استيراد احتياجاته المحلية، بسبب عدم تنوع هيكل الانتاج والصادرات وسيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الوطنية، وهو الاعتماد الذي يجعله وعلى الدوام عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية تأثراً بتقلبات ظروف الطلب العالمي على النفط وباسعأر النفط في الاسواق العالمية .

ت- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي

إن مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى مدى اعتماد العراق على الاسواق العالمية لتلبية احتياجاته المحلية التي تغلب عليها السلع الاستهلاكية بسبب تخلف القاعدة الانتاجية العاجزة عن

توفير الاحتياجات الداخلية والاعتماد على الخارج لتلبية الطلب المتزايد على كل من السلع الاستهلاكية والانتاجية. ويجعلها بالتالي عرضة للصدمات الخارجية المتأتية من الدول يتم استيراد السلع منها ويجعلها عرضة لاشكاليات خطيرة مثل التضخم المستورد و عمليات الاغراق، فضلاً عن المخاطر التي تهدد الامن الغذائي وبالتالي الامن القومي خصوصاً مع ضعف الرقابة على الحركة التجارية في الداخل وعدم وضوح السياسة التجارية المتبعة من قبل السلطات الاقتصادية في العراق(كريم ،٢٠١٦: ٦٨).

أن نسبة الاستيرادات العراقية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١) كانت تتارجح مابين (١٧,٨٪ و١٧,٤٪) كحد ادنى عامي (٢٠١٦-٢٠٢١) و(٦٧,٥٪) كحد أعلى عام(٢٠٠٤)، وهي نسبة مرتفعة تعبر عن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري في الاقتصاد العراقي وعن مدى الاعتماد على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي.

يظهر مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق وكما هو في الجدول (٩) إن نصيب تقارب الـ(٣٠,٣٤٪) كمتوسط لإجمالي مدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

الجدول (٩) مؤشرات درجة الانفتاح الاقتصادي للخارج في العراق خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) مليون دولار

السنوات	اجمالي التجارة الخارجية	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	درجة الانفتاح الاقتصادي لاجمالي التجارة الخارجية*	درجة الانفتاح الاقتصادي لاجمالي الصادرات	درجة الانفتاح الاقتصادي لاجمالي الاستيرادات
2004	402346	179600	222746	330068	121.9	54.4	67.5
2005	501493	240526	260967	419833	119.5	57.3	62.2
2006	551144	308864	242280	651588	84.6	47.4	37.2
2007	636026	404483	231543	859191	74.0	47.1	26.9
2008	1030888	656929	373959	1307479	78.8	50.2	28.6
2009	859061	420534	438527	1190856	72.1	35.3	36.8
2010	1018063	545989	472074	1354884	75.1	40.3	34.8
2011	1340575	825049	515526	1806068	74.2	45.7	28.5
2012	1560203	961880	598323	2103694	74.2	45.7	28.4
2013	1571239	922912	648327	2293273	68.5	40.2	28.3
2014	1310731.3	843940	466791.3	2284909	57.4	36.9	20.4
2015	785176.4	440675	344501.6	1711360	45.9	25.7	20.1
2016	721126.4	414873	306253.6	1724787	41.8	24.1	17.8
2017	927585.8	581636	345949.6	1911973	48.5	30.4	18.1
2018	1275927.1	869170	406757.3	2124065	60.1	40.9	19.1
2019	1340210.6	823170	517040.9	2252035	59.5	36.6	23.0
2020	895163.2	472093	423070.5	1370857	65.3	34.4	30.9
2021	1095628	733398	362230.4	2078893	52.7	35.3	17.4
متوسط المدة					70.79	40.45	30.34

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مابين (٢٠٠٤-٢٠٢١).

*درجة الانفتاح الاقتصادي للاجمالي التجارة الخارجية =

المصدر : تم اعداد الشكل اعتماداً على الجدول (٨)

المبحث الثاني

عرض نتائج القياسية

اولاً : توصيف متغيرات الدراسة : يطبق هذا البحث التحليل التجريبي لقياس اثر السياسة المالية في بعض مؤشرات (رصيد الميزان الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). من اجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، يعبر عن النموذج المعتمد على النحو الاتي:

$$Ut + B6D2 + TAC = Bo + b1TR + B2TS + B3PP + B4GDP + B5D1 \quad \text{..... (١)}$$

$$Ut + B6D2 + EXC = Bo + b1TR + B2TS + B3PP + B4GDP + B5D1 \quad \text{..... (٢)}$$

$$Ut + B6D2 + OP = Bo + b1TR + B2TS + B3PP + B4GDP + B5D1 \quad \text{..... (٣)}$$

TAC: رصيد ميزان المدفوعات الكلي EXC: سعر الصرف للدينار العراقي OP: الانفتاح الاقتصادي

TR : الايرادات العامة

TS: النفقات العامة PP: الاسعار النفط GDP : الناتج المحلي الإجمالي U: المتغير العشوائي

D1: المتغير الصورى (١,٠) (الازمة المالية) D2 : المتغير الصورى (١,٠) (عدم الاستقرار) Bo : المعلمات المقدرة

ثانياً : عرض وتفسير النتائج :

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أث رادوات السياسة المالية في بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق خلال المدة البحث ،فإن نتائج التقدير على النحو الآتي:

اختبار الاستقراية (stationary test-unit Root test) : موضوع الثبات و استقرارية البيانات من الافتراضات الاساسية في النظريات الاقتصادية يلعبان دورا أساسيا في الدراسات القياسية وخصوصا الدراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، ان (Augmented Dickey-Fuller) من بين المؤشرات الاكثر استخداما.و في الجدول (١٠) تعرض نتائج التحليل :

الجدول (١٠) نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج

ADF : Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
المتغيرات	Level (المستوى)		1st difference-الفرق الاول	
	(Trend)	Intercept	(Trend)	Intercept
TR	٠,٤٦٥٢	٠,١٧٨٨	٠,٠٦١٨	٠,٠١٨٢
TS	٠,٤٢٣٦	٠,٣٥١٩	٠,٠٠٩٤	0.0022
Open	٠,٤٣٦٥	٠,٠٩٩٩	٠,٠٨٣٣	٠,٠٥٢٣
TAC	٠,٣٤٤٠	٠,١٦٠٦	٠,٠٣٥٣	٠,٠٠٦٣
EXC	٠,٩٦٨٠	٠,٠٦٤٨	٠,٤٤٣٧	٠,٥٢٨٦
GDP	٠,٥٦٢٩	٠,٣٠٧٨	٠,٠١٠٨	٠,٠٠٤٩
PP	٠,٤٠٥٢	٠,١٨٤٩	٠,٠٨٠٥	٠,٠١٨٧
المستوى المعنوية عند (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) على التوالي .				

الجدول من اعداد الباحثة باستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) و باعتماد النتائج برنامج (Eview٩) يلاحظ من خلال الجدول(١٠) نتائج الاختبار(ADF) الذى يبين بعدم سكون السلاسل الزمنية(TR,TS,TAC,GDP,PP)في المستوى(Level) لمتغيرات البحث سواء كان (Trend, Intercept) لان قيمة (Prob) اكبر من (٥٪) وبذلك يتم قبول العدم ونرفض فرضية البديلة التى تنص على وجود جذر الوحدة،وهذا مادفع الى اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية لكل من (TR,TS ,TAC ,GDP,PP) يظهر أن جميع المتغيرات في نموذج (الإيرادات العامة TR، النفقات العامة TS،رصيد ميزان المدفوعات الكلي TAC، الناتج المحلي الإجمالي GDP،أسعار النفط PP) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه /Trend -Intercept) عند مستوى المعنوية (١٪ ، ٥٪ ، ١٠٪) على التوالي، اما بالنسبة الانفتاح الاقتصادي Open وسعر الصرف EXC فكان مستقراً في المستوى (Level) للسلاسل الزمنية. وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج .

التكامل المشترك (/ Johannsen test Co -Integration Analysis): بعد عملية اختبار وجود الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة، يأتي اختبار لمعرفة مدى وجود التكامل بين المتغيرات الداخلة في نموذج. التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة(التابع) في نموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات المبحوثة، ولكي يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة ومتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار في الجدول (١١).

الجدول (١١) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث (1Lag).

المتغيرات	قيمة (Trace statistic)	القيمة الحرجة للمستوى (٥٪)	Prob .**
النفقات العامة TS	٢٠٠,٦٨٣٠	١٢٥,٦١٥٤	0.0000
الإيرادات العامة TR	١٢١,٥٧٥٤	٩٥,٧٥٣٦٦	٠,٠٠٠٣
رصيد ميزان الكلي TAC	٧٩,٥٠٧٠٦	٦٩,٨١٨٨٩	٠,٠٠٦٩
سعر الصرف EXC	٤٧,٢٠٨٢٣	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٥٧٤
الانفتاح الاقتصادي open	٢٥,٤٢٢٦٩	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,١٤٦٩

الناتج المحلي الاجمالي GDP	١٢,٥٣٣٦٥	١٥,٤٩٤٧١	٠,١٣٣١
أسعار النفط PP	٣,٩٧٦٢٢٥	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٤٦١
نتائج الاختبار: وجود (٣(متجهات متكاملة، *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)			
المتغيرات	قيمة(Statistic) Max-Eigen	القيمة الحرجة للمستوى (٥٪)	Prob .**
النفقات العامة TS	٧٩,١٠٧٦٣	٤٦,٢٣١٤٢	0.0000
الإيرادات العامة TR	٤٢,٠٦٨٣١	٤٠,٠٧٧٥٧	٠,٠٢٩٤
رصيد ميزان الكلي TAC	٣٢,٢٩٨٨٢	٣٣,٨٧٦٨٧	٠,٠٧٦٢
سعر الصرف EXC	٢١,٧٨٥٥٤	٢٧,٥٨٤٣٤	٠,٢٣١٦
الانفتاح الاقتصادي open	١٢,٨٨٩٠٤	٢١,١٣١٦٢	٠,٤٦٢٥
GDP الناتج المحلي الإجمالي	٨,٥٥٧٤٢٦	١٤,٢٦٤٦٠	٠,٣٢٤٨
PP أسعار النفط	٣,٩٧٦٢٢٥	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٤٦١
نتائج الاختبار: وجود (٢(متجهات متكاملة، *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)			

ا الجدول من اعداد الباحثة وباستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) و باعتماد النتائج برنامج (Eview٩)

يتبين لنا نتائج الاختبار تقترح طريقة جون هانسن احصائيين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما اختبار الاثر(Rank Test) ولكن قيمة الاحصائية الاثر اكبر من قيمة الحرجة للاختبار التي مستوى المعنوية (٠,٠٥) ويوجد على الأقل (٣) متجهات متكاملة للنموذج. ونفس النتيجة من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمي(Max-Eigen Statistic)، ان قيمة القيمة الذاتية العظمي(Max-Eigen Statistic) الاثر اكبر من قيمة الحرجة للاختبار التي مستوى المعنوية (٠,٠٥) ولكن قيمة الاحصائية الاثر اكبر من قيمة الحرجة للاختبار التي مستوى المعنوية (٠,٠٥) ويوجد على الأقل (٢) متجهات متكاملة للنموذج .في مستوى المعنوية (١٪ و٥٪ و١٠٪)، وبهذا يتم قبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية .

تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):يعد التاكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النماذج المقدرة، فأننا نقوم بتقدير النموذج لبيان اثر الإيرادات العامة والنفقات العامة على بعض مؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً للاختبار السابق، وخلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقاً لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية. ويعد تقدير نموذج (FMOLS) نموذج ملائم للبيانات المتوفرة؛ لأن المتغير التابع استقر بعد أخذ الفرق الأول، والنموذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث)الحجم والقيمة والإشارة). وفي الجدول (١٢) المعلمات المقدرة الواردة :

الجدول (١٢)

تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة ميزان المدفوعات الكلي خلال المدة (2004-2021)		
المتغيرات	Coefficientالمعلمات المقدرة	Prob. مستوى المعنوية
النفقات العامة TS	-0.433586	0.0022
الإيرادات العامة TR	1.574955	0.000٠
اسعار النفط PP	0.469775	0.00٠٨
الناتج المحلي الإجمالي GDP	-1.217010	0.0001
الازمة المالية D1متغير الصورى	0.568770	0.000٠
عدم الاستقرار D2متغير الصورى	-0.510440	0.0001
حد ثابت C	11.52620	0.0000
تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) خاصة سعر الصرف خلال المدة (2004-2021)		
المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. مستوى المعنوية
النفقات العامة TS	-0.033156	0.3864
الإيرادات العامة TR	0.393877	0.0033
اسعار النفط PP	-0.100969	0.0378
الناتج المحلي الإجمالي GDP	-0.441694	0.0006
الازمة المالية D1متغير الصورى	-0.072143	0.0009
عدم الاستقرارD2متغير الصورى	0.168568	0.0001
حد ثابت C	9.829568	0.0000
تقدير معلمات النموذج بطريقة (FMOLS) الانفتاح الاقتصادي خلال المدة (2004-2021		
المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. مستوى المعنوية
النفقات العامة TS	0.00178	0.0000
الإيرادات العامة TR	1.1105	0.9684
اسعار النفط PP	0.67737	0.0000
الناتج المحلي الإجمالي GDP	-1.7505	0.0000
الازمة المالية D1متغير الصورى	-9.37109	0.0059
عدم الاستقرارD2متغير الصورى	26.83927	0.0000
حد ثابت C	6.46389	0.0000

الجدول من اعداد الباحثة وباستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) و باعتماد النتائج برنامج (٩-Eviews)

تقييم النموذج الأول المقدر اقتصادياً : يتبين من خلال الجدول (١٢)

- أن معامل الإنفاق العامة أثار سلبياً) عكسيا) ومعنوي في ميزان المدفوعات الكلي، لما كانت زيادة النفقات العامة بمقدار (١٪) تؤدي الى تخفيض ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (-٠,٤٣٪). فأن النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد العراقي. لان النفقات العامة في العراق تتوزع الى نوعين رئيسين وهي : النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) والاستثمارية، وبعد سنة (٢٠٠٣) اصبحت النفقات التشغيلية تمثل جزءاً كبيراً من النفقات العامة والنفقات الاستثمارية لها نسبة الاقل. لهذا السبب ان تأثير النفقات العامة ليست ايجابياً في ميزان المدفوعات الكلي في العراق.

- ان معامل الإيرادات العامة يشير الى أثر ايجابياً ومعنوياً في ميزان المدفوعات الكلي في العراق، هذا يعني ان زيادة نسبة الإيرادات العامة بمقدار(١٪) تساهم في زيادة ميزان المدفوعات الكلي مقدار (١,٥٧٪). وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراق. حيث صادرات النفط المصدر الرئيس للايرادات العامة.

- معامل الاسعار النفط أثر ايجابي(طردي) ومعنوي على ميزان المدفوعات الكلي، اي ان زيادة في أسعار النفط بمقدار (١٪) يؤدي الى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات الكلي نسبة (٠,٤٦ ٪). ان الميزان التجاري يكون جزءاً كبيراً من ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي، وان الميزان التجاري يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية، وهو الاعتماد الذي يجعله وعلى الدوام عرضة للتقلبات الاقتصادية تأثراً بتقلبات ظروف الطلب العالمي على النفط وباسعأر النفط في الاسواق العالمية. ومن الأسباب التي جعلت أسعار النفط علاقة طردية مع ميزان المدفوعات.

- معامل الناتج المحلي الإجمالي له علاقة عكسية ومعنوية مع ميزان المدفوعات الكلي، فقد بلغت قيمة المرونة مقدار الناتج المحلي الإجمالي نسبة (-١,٢١٪)، وإن هذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصادية العراق، إن القطاع النفطي الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويعاني القطاعات الأخرى من نقص الموارد المالية و وضعف اتجاهات الاستثمار وغياب التخطيط الاستراتيجية وغيرها، من الأسباب التي جعلت نسبة مساهمة هذا القطاعات في توليد وتكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً، وبقي الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي عاجزاً عن سد حاجة الطلب المحلي المتزايد على منتجات هذا القطاعات، ليتم الإعتماد على الإستيرادات الأجنبية لإشباعه. الامر الذي إنعكس سلبياً على ميزان المدفوعات الكلي .

- كانت للازمات المالية علاقة طردية مع وضعية ميزان المدفوعات الكلي العراقي، حيث إن معامل المتغير الوهمي(D١) كان موجباً، وهذا يعني ان زيادة معدل الازمة المالية بنسبة (١٪) قد ادى الى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (٠,٥٦٪). وإن هذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصادية العراق. بمعني ان الحكومة العراقي في حالات الحدوث الازمة المالية يحاول الى زيادة الإيرادات النفط عن طريق زيادات حجم الصادرات النفط الذي يؤدي الى زيادة المواد المالية ويستطيع خلال هذا انخفاض الازمة المالية .

- إن الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها العراق أثرت سلبياً في ميزان المدفوعات في العراق، حيث إن معامل المتغير الوهمي(D٢) كان سالباً، وهذا يعني أن ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي قد أدى الى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات الكلي بمقدار (-٠,٥١٪). أدت الحرب في العراق إلى اضرار البعض من أنابيب النفط من خلال تفجير أنابيب النفط، الذي يؤدي الى انخفاض كمية صادرات النفط واثارها السلبية في ميزان المدفوعات الكلي.

تقييم النموذج الثاني المقدر اقتصادياً: يتبين من خلال الجدول (١٢)

- أن معامل الإنفاق العامة علاقة عكسية ومعنوية مع سعر الصرف، لما كانت زيادة النفقات العامة بمقدار(١٪) تؤدي الى تخفيض سعر الصرف بمقدار (٠,٠٣- ٪). فأن النتائج تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي. ان العراق بلد نفطي يعتمد في ايراداته على العملة الأجنبية، وهذا ما أدى الى التحسين التدريجي في سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

- ان معامل الإيرادات العامة يشير الى علاقة طردية في سعر الصرف العراقي، هذا يعني ان زيادة نسبة الإيرادات العامة بنسبة (١٪) تساهم في زيادة قيمة سعر الصرف لدينار العراق بنسبة (٠,٣٩٪). وهذا نتيجة

تتفق مع واقع إقتصاد العراق.

- معامل أسعار النفط علاقة عكسية ومعنوية على سعر الصرف للدينار العرقي، أي ان الزيادة في أسعار النفط بمقدار (١٪) يؤدي الى انخفاض في سعر الصرف للدينار العراقي نسبة (٠٠,١- ٪) .

- ان معامل الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية ومعنوية على سعر الصرف، اي ان زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٪) يؤدي الى انخفاض في سعر الصرف نسبة (-٠,٤٤٪)، وإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية مع واقع إقتصاد العراق.

- ان الازمات المالية علاقة عكسية ومعنوية في سعر الصرف للدينار العراقي،حيث إن معامل المتغير الوهمي(D١) كان سالباً ، وهذا يعني ان زيادة معدل الازمة المالية بنسبة (١٪) يؤدي الى انخفاض سعر الصرف للدينار العراق بنسبة (٪-٠,٠٧٢) .

- إن الظروف الأمنية والسياسية يشير الى علاقة طردية ومعنوية في سعر الصرف العراقي ، حيث إن معامل المتغير الوهمي(D٢) كان موجباً، وهذا يعني أن ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي بنسبة (١٪) يساهم في زيادة سعر الصرف بنسبة (٠,١٦٪).

ان الزيادة في معامل(النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والازمة المالية) يؤدي الى انخفاض سعر الصرف، والسبب الرئيسي هو هيمنة قطاع النفط على النشاط الإنتاجي ولها تأثيرات سلبية في الناتج المحلي الإجمالي وإن إيجاد بدائل الاستيرادات المحلية لتزيد استنزاف النقد الأجنبي، مما يؤدي الى زيادة الاحتياجات من العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية. الامر الذي إنعكس سلبياً على سعر الصرف الدينار العراقي.

تقييم النموذج الثالث المقدر اقتصادياً: يتبين من خلال الجدول (١٢)

- إن معامل الإنفاق العامة يشير إلى أثر إيجابي)طردي(ومعنوي في الانفتاح الاقتصادي، حيث إن زيادة نسبة الإنفاق العامة بمقدار(١٪)يؤدي الى زيادة في الانفتاح الاقتصادي نسبة (٠,٠٠١٪). اما بالنسبة الايرادات العامة أثر إيجابياً)طردي(ومعنوي في الانفتاح الاقتصادي، حيث إن زيادة نسبة الايرادات العامة بمقدار(١٪) يؤدي الى زيادة في الانفتاح الاقتصادي نسبة(١,١١٪). ان سبب قوة الارتباط بين الإيرادات العامة والنفقات العامة والانفتاح الاقتصادي في العراق قد يعود الى اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية (السمة الريعية للاقتصاد العراقي وضعف القاعدة الانتاجية) والتي تباع في الخارج وبالدولار. ادت الى ارتباطه الكلي بالخارج مما جعلت العوامل الخارجية تتحكم في اغلب متغيرات اقتصاد العراق .

-إن معامل أسعار النفط يشير إلى علاقة طردية مع الانفتاح الاقتصادي، وهذا يعني أن زيادة النسبة في أسعار النفط بنسبة (١٪) تساهم في زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (٠,٦٧٪) ،ان أثر الأسعار النفط في الانفتاح الاقتصادي كان إيجابياً ومعنوياً ، وإن هذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصادي، إن التجارة الخارجية العراقي يعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية لتغطية استيراد احتياجاته المحلية، وسيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الوطنية، وهو الاعتماد الذي يجعله متأثراً باسعأر النفط في الاسواق العالمية. هذا يعني هناك علاقة إيجابية بين زيادة أسعار النفط و الانفتاح الاقتصادي .

- اما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فالعلاقة عكسية مع الانفتاح الاقتصادي في مستوى معنوي، حيث ان زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(١٪) يؤدي الى انخفاض في الانفتاح الاقتصادي نسبة (-١,٧٥٪). يعني

شدة ارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة الضعف في القاعدة الانتاجية وعدم تنوع هيكل الناتج المحلي والاعتماد على الصادرات النفطية بشكل شبه مطلق في تمويل وتلبية الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية و الانتاجية عن طريق الاستيرادات.

- إن الازمات المالية لها علاقة عكسية مع الانفتاح الاقتصادي ، حيث إن معامل المتغير الوهمي(D1) كان سالباً، وهذا يعني ان زيادة معدل الازمة المالية بنسبة (١٪) يؤدي الى انخفاض الانفتاح الاقتصادي بنسبة (٩,٣٧-٪) ، هذا النتيجة تتفق مع واقع إقتصاد العراق.

- إن الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها العراق علاقة طردية مع الانفتاح الاقتصادي في العراق، حيث إن معامل المتغير الوهمي (D٢) كان موجباً، وهذا يعني أن ارتفاع ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي بنسبة (١٪) يسهم في زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (٢٦,٨٣٪). هذا النتيجة تتفق مع واقع الاقتصادية العراق فمثلاً في حالات حدوث الحرب ان العراق يحتاج الى أستيراد السلعة الاستهلاكية الضرورية والأسلحة الحربية.

اختبارات لمصداقية النموذج : يتبين من الجدول اعلاه أن معامل التحديد و معامل التحديد المعدلة(R-Squared وAdjusted R٢) لنماذج مرتفعة جداً في النماذج المقدرة وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع ، وأن الخطأ المعياري (٠,١٠٥٢٨٣) للنموذج الأول و (٠,٠٣٧١٢٣) للنموذج الثاني و(١,٠٤٢٥٤٨) للنموذج الثالث يؤكد ان النماذج المقدرة كلها مناسبة . ولما كانت قيمة (F) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٤٩٢٦) و(٠,٠٠٢٤٧٥) و(٠,٠٠٠) اقل من قيمة (P-Value ٠,٠٥) ، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

الجدول (١٣) اختبار لمصداقية النموذج ARDL

النماذج	المؤشرات				القرا ر النهائي
	R-Squared	Adjusted R^2	F-statistic. Prob	S.E.of regression	
رصيد ميزان الكلي TAC	٠,٩٧٠٧٧٨	0.926946	22.14738 0.004926	0.105283	معنوية عالية
سعر الصرف EXC	0.867082	0.763701	8.387250 0.002475	0.037123	معنوية عالية
الانفتاح الاقتصادي Open	0.878057	0.866625	9.79632 0.000000	1.042548	معنوية عالية

الجدول من اعداد الباحثة باعتماد النتائج برنامج (Eview٩) وباستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

ج- الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة : يبين الجدول (١٤)، عدم وجود دليل على وجود اي من المشاكل القياسية. و اجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي،عدم تجانس التباين، التشخيص و التوزيع التطبيعي) ، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

جدول (١٤) يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج

المشاكل القياسية و نوع الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبول	القرار النهائي
رصيد ميزان المدفوعات الكلي TAC			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.7228 0.3166	لايساوي)١-٢(اكبر من ٠,٠٥	غير تأكيد لوجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	٣,١٠٠٩٣١	بين(١-10)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	٠,٢٤٢٢ ٠,٢٢٥٧	اكبر من ٠,٠٥ F >0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	٠,١٣٢٦	اكبر من ٠,٠٥ F >0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات	0.320074 0.852112	F >0.05 اكبر من ٠,٠٥	لا توجد مشكلة
سعر الصرف EXC			
مشكلة الارتباط الذاتي	٠,٧٨٧٥ ٠,٥٢٣٤	لايساوي)١-٢(اكبر من ٠,٠٥	غير تأكيد لوجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	٥,٩٤١٠٦٩	بين(١-10)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	٠,٩٨٨٩ ٠,٩٥٣٦	اكبر من ٠,٠٥ F >0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	٠,٧٠٦٣	اكبر من ٠,٠٥ F >0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات	2.125706 0.345469	F >0.05 اكبر من ٠,٠٥	لا توجد مشكلة
الانفتاح الاقتصادي open			
مشكلة الارتباط الذاتي	0.7203 0.6143	لايساوي)١-٢(اكبر من ٠,٠٥	غير تأكيد لوجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	8.124626	بين(١-10)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	٠,٤٢٩٥ ٠,٣٣٠٠	اكبر من ٠,٠٥ F >0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	0.6618	اكبر من ٠,٠٥ F >0.05	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات	0.320110 0.852097	F >0.05 اكبر من ٠,٠٥	لا توجد مشكلة

الجدول من اعداد الباحثة باعتماد النتائج برنامج (Eview٩) وباستخدام البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

اختبارات استقرارية النماذج (CUSUM Test)

من اجل تحقيق استقرارية النماذج المعتمدة وعدم وجود التغيرات الهيكلية الكبيرة ومن خلال اختبارات (CUSUM Test) فإن النماذج المستخدمة مستقرة الى حد كبير، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يؤكد أنَّ متغيرات الدراسة ساكنة عند مستوى المعنوية (٥٪)،كما بين في الشكلين ادناه :

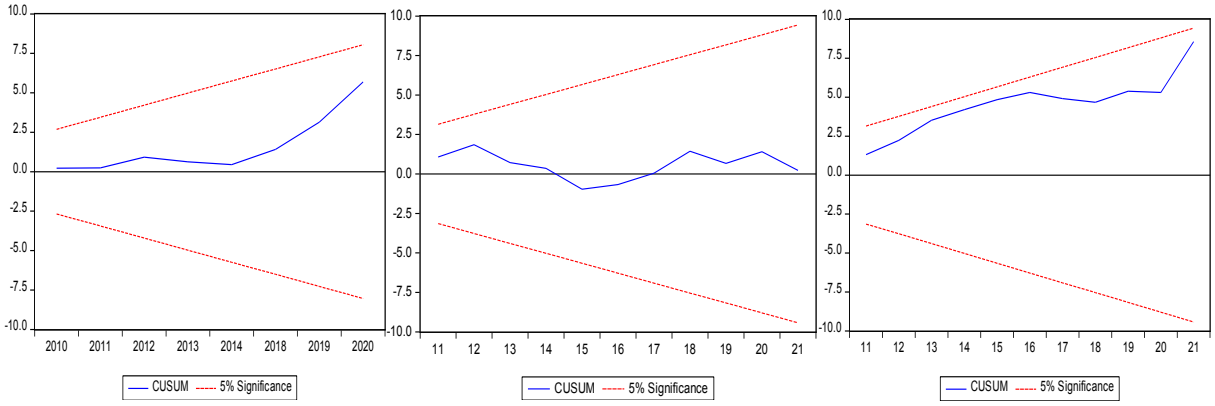

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات : في ضوء ماسبق من عرض وتحليل نستنتج الآتي :

١- أظهرت النتائج القياسية ان هناك علاقة إيجابية (طردية) بين الإيرادات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، حيث إن الزيادة في الإيرادات العامة تؤدي الى الزيادة في ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف والانفتاح الاقتصادي، لكن العلاقة بين النفقات العامة وميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف كانت عكسية وطردية مع الانفتاح الاقتصادي، حيث إن الزيادة في النفقات العامة التي تؤدي الى انخفاض في ميزان المدفوعات الكلي وسعر الصرف وارتفاع في الانفتاح الاقتصادي.

٢- ان سبب قوة الارتباط بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ومؤشرات ميزان المدفوعات وسعر الصرف و الانفتاح الاقتصادي في العراق قد يعود الى اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية (السمة الريعية للاقتصاد العراقي وضعف القاعدة الانتاجية) والتي تباع في الخارج وبالدولار. ادت الى ارتباطه الكلي بالخارج مما جعلت العوامل الخارجية تتحكم في اغلب متغيرات الاقتصاد العراقي .

٣- ان نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة منخفضة جداً وبسبب تزايد ايرادات الصادرات النفطية بعد سنة ٢٠٠٣ دفع باتجاه تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية .و وجود اختلال هيكلي في النفقات العام، ان زيادة نسبة النفقات الاستهلاكية على الحساب الانفاق الاستثمارية أدى الى زيادة الطلب على الاستهلاك مع عدم تزايد قدرة الجهاز الانتاجية وهذا ضد عملية النمو الاقتصادي .

٤- أن ميزان المدفوعات في العراق قد شهد حالة فائض مستمر، ولكن هذا الفائض قد تناوب بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للأوضاع الداخلية والخارجية التي اثرت في انتاج وتصدير النفط وانعكست على العوائد المتأتية من التجارة الخارجية، واظهر سعر صرف الدينار العراقي(ER) مقابل الدولار معدلات متذبذبة بشكل بسيط نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي اتخاذ مجموعة من الاجراءات المعتمدة على الادوات النقدية غير المباشرة. وإن هناك درجة كبيرة من الانفتاح الاقتصادي للخارج في الاقتصاد العراقي خلال السنوات(٢٠٠٤-٢٠٢١)، يجعل منه تابعاً لنشاطات الاقتصاديات الاولى وسريع التأثر بالصدمات التي تصيبها.

٥- تقييم أسعار النفط المتغير الاكثر حسماً في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي للعراق وهذا ما جرى في وضع العراق سابقاً ولاحقا. كما يعد العراق من أكثر البلدان إعتماداً على الإيرادات النفط في تمويل الانفاق الحكومي .

ثانياً : المقترحات : في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم الاقتراحات الآتية :

١- دعم وتطوير وزيادة الانتاج في القطاعات الانتاجية التي تنتج السلع المعدة للتصدير من أجل تنوع مصادر الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية ومن أجل خفض العجز المالي في الموازنة العام وميزان المدفوعات وتحقيق فائض اقتصادي من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتقليل التبعية الاقتصادية في الخارج .

٢- العمل على تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، عبر اتخاذ إجراءات حازمة تعمل على رفع كفاءة الأنظمة الضريبية ونطاق الضريبة على وفق أسس متطورة وحديثة ومعالجة التهرب الضريبي والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية.

٣- معالجة الخلل الهيكلي الحاصل في بنود الانفاق العام من خلال العمل على تقييد الانفاق الكمالي وغير الضروري والتبذيري، لصالح الانفاق الاستثماري والذي يعد المصدر الرئيس لتنمية الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الإنتاجية .

٤- ربط النفقات الجارية بالإيرادات الجارية، من خلال تنمية هيكل الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الايراد النفطي والذي يمكن أن يوجه باتجاه الانفاق الاستثماري لتنشيط القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية على أن يكون هذا البرنامج متدرجاً عبر مدد زمنية معينة ويتلاشى بشكل تدريجي لحين وصول هذه القطاعات الى المستوى الذي تستطيع فيه منافسة السلع المستوردة وتلبية الطلب المحلي، أذ أن نمو القطاع غير النفطي يسهم في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمحرك للنمو الاقتصادي.

٥- أنها سياسة الأبواب المفتوحة وفرض الرسوم الكمركية ولاسيما على السلع الاستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية ولاسيما الزراعية و الصناعية. عملية الانفتاح التجاري يجب ان تتم بأسلوب او منهجية منظمة لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، اذ يجب ان يرافق الانفتاح التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل القطاعات الاقتصادية لكي تتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية .

٦- المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي من خلال سياسات واجراءات اقتصادية فاعلة ومؤثرة لأن ذلك من شأنه أن يساعد على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج.

پوختە

ئامانجی توێژینەوەکە لێکۆڵینەوە لە واقیعی سیاسەتی دارایی لە عێراق وشیکردنەوەی پەیوەندی نێوان ئەو و هەندێک لە پێوەرەکانی پەیوەندییە ئابووریییە نێودەوڵەتییەکانی تێدایە لە ماوەی (٢٠٠٤-٢٠٢١). وە ڕادەی بەشداریکردنی لە پەرەپێدانی پەیوەندییە ئابووریییە نێودەوڵەتییەکانی. بۆ نیشاندانی ئەم پەیوەندییە پشتی بە ڕێبازی شیکاری-وەسف بەسترا. بە بەکارهێنانی شێوازی (FMOLS)، بە پشتبەستن بە سەرچاوە تیۆرییەکان و داتای فەرمی کە لەلایەن بانکی ناوەندی و وەزارەتی پلاندانانی عێراقەوە بڵاوکراوەتەوە. ئەنجامە ستانداردەکان دەریانخستووە کە پەیوەندییەکی ئەرێنی لە نێوان داهاتە گشتییەکان و نیشاندەرەکانی کۆی بڵانسی پارەدان و نرخی ئاڵوگۆڕ دراو و کراوەیی ئابووریدا هەیە، بەو پێیەی زیادبوونی بەرهەم لە داهاتە گشتییەکان بە یەک یەکە دەبێتە هۆی زیادبوونی کۆی بڵانسی پارەدان بە ڕێژەی (١,٥٧٪) و بە ڕێژەی (٠,٣٩٪) لە نرخی ئاڵوگۆڕدا دراو وة بە ڕێژەی (١,١١٪) لە کراوەیی ئابووریدا، بەڵام پەیوەندی نێوان خەرجییە گشتیەکان و کۆی بڵانسی پارەدان و ڕێژەی ئاڵوگۆڕکردن پێچەوانە بووە، بەڵام ئەرێنی بووە لەگەڵ کراوەیی ئابووری، وەک کەمبوونەوەی خەرجییە گشتییەکان بە یەک یەکە دەبێتە هۆی کەمبوونەوەی کۆی بڵانسی پارەدان بە ڕێژەی (- ٠,٤٣٪) و بە ڕێژەی (-٠,٠٣٪) لە نرخی ئاڵوگۆڕ و بە ڕێژەی (٠,٠٠١٪) لە کراوەیی ئابووری. لە ژێر ڕۆشنایی ئەوەی پێشکەش کرا کۆمەڵێک پێشنیار، کە تۆێژەر هیوادارە بەشدار بن لە باشترکردنی ڕۆڵی خەرجییە گشتیەکان و داهاتە گشتیەکان و ئاڕاستەکردنەوەیان بەرەو پەرەپێدانی پێوەرەکان (ڕێژەی ئاڵوگۆڕ دراو - هاوسەنگی پارە - کراوەیی ئابووری) بۆ پەیوەندییە ئابووریییە نێودەوڵەتییەکان لە عێراق .

Abstract

The research aims to study the reality of fiscal policy in Iraq and analyze the relationship between it and some indicators of international economic relations in it during the period (20042021-). And the extent of the aforementioned policy's contribution to the development of its international economic relations. The descriptive analytical approach was relied upon to demonstrate this relationship. Using the (FMOLS) method, based on theoretical sources and official data published by the Central Bank and the Iraqi Ministry of Planning. The standard results showed that there is a positive (positive) relationship between public revenues and the indicators of the total balance of payments, the exchange rate and economic openness, as an increase in the yield in public revenues by one unit leads to an increase in the total balance of payments by (1.57%) and by (0.39%) In the exchange rate by (1.11%) in the economic openness, but the relationship between public expenditures and the total balance of payments and the exchange rate was inverse, but direct with the economic openness, as a decrease in public expenditures by one unit leads to a decrease in the total balance of payments by (- 0.43% and -0.03% in the exchange rate and (0.001%) in economic openness. In light of what was presented a set of proposals, which the researcher hopes will contribute to improving the

role of public expenditures and public revenues and redirecting them towards developing indicators (exchange rate - balance of payments - economic openness) for international economic relations in Iraq. Keywords: fiscal policy, public revenues, public expenditures, balance of payments, exchange rate, economic openness, the Iraqi economy.

المصادر و المراجع

اولاً : التقارير والنشرات الرسمية :

١- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للأحصاء والابحاث،النشرة الأحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٢- البنك المركزي العرقي ،دائرة الإحصاء و الأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

ثانياً : المصادر العربية

١- اسعد ، بلال محمد و عبد ، مهند خميس وعواد ، خالد روكان، (٢٠١٩): العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، كلية المعارف الجامعة، مجلد (٣).

٢- بتال،احمد حسين ، على ، وسام حسين ، المشهداني ، احمد اسماعيل(٢٠١٢): العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف و التضخم في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المؤتمر العلمي الثاني، عدد خاص.

٣- حسين ، طيوب و نورالدين ، شادي(٢٠١٧): اثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير ، جزائر.

٤- حماد، سعد عبدالكريم ، (٢٠١٣) : تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الافتصاد العراقي و الاقتصاد الدولي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، المجلد (٥) ، العدد (١٠).

٥- خدر،سردار عثمان واسماعيل ، هيوا عثمان(٢٠١٥): تحليل اثر التقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لاقليم كوردستان- العراق (١٩٩٧-٢٠١٣) مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد (٧)،العدد (١٣).

٦-حمو، طارق ،(٢٠١٨): دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، The Kurdish center for studies، دانيمارك.

٧- خطاب ،سارة اكرم و احمد، احمد عبدالكريم و محمد ، محمد فوزي (٢٠١٩): تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، مجلة التنمية الرافدين، الجلد(٣٨)، العدد(١٢٢).

٨- الساعدي ، حيدر عليوي شامي و هاشم، حور العين كاظم، (٢٠٢١) : تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، الافاق للدراسات الاقتصادية ، المجلد (٦) ، العدد (١).

٩-صاخي ، شاكر عواد و باقر، مرتجي هاشم ،(٢٠٢١): تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ في ظل الطبيعة الريعي ، مجلة كلية التربية الأساسية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافية .

١٠- داود، ابتهال محمد رضا ،(٢٠٠٣) : الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ و الآفاق المستقبلية ، مجلة دنانير ، العدد (٨) .

١١- صفوت، هشام محمد(١٩٨٨): اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ،الجزء الثاني، ط ٢، مطبعة التعليم

العالي بغـداد.-
١٢- صقـر، جعفـر أحمـد (٢٠٢٠):الانفتـاح الاقتصـادي و أثـره عـلى معـدل النمـو الاقتصـادي)حالـة سـورية(الفـترة ١٩٨٠- ٢٠١٠. مجلـة جامعـة تشريـن للعلـوم الاقتصاديـة و القانونيـة ، المجلـد (٤٢) ، العـدد (٣).
١٣- الطائي ، غازى صالح،(١٩٩٩): الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب للطباعة والنشر وتوزيع ، الموصل.
١٤- عبـد الهـادي ،ايـه علاءالديـن ، (٢٠٢١): اثـر السياسـة الماليـة في تحقيـق الاسـتقرار النقـدي في العـراق – دراسـة تحليليـة للمـدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، مجلـة الإدارة و الاقتصـاد ، العـدد (١٣٠).
١٥-عبدالرحمـن ، محمـد أبـو القاسـم و البيـلي ، خالـد حسـن و عمـر ، امنـة محمـد احمـد ، (٢٠١٩) : أثـر الإنفتـاح التجـاري عـلى فعاليـة السياسـات النقديـة والماليـة في السـودان خـلال الفـترة ١٩٨٠-٢٠١٥. مجلـة العلـوم الاقتصاديـة و الإداريـة ، المجلـد (٢٠) ، العـدد (٢).
١٦- عبدالعـالي، مصطفـى حسـين و علـوش جعفـر باقـر ، (٢٠٢١): تحليـل واقـع التحـرر المـالي في الاقتصـاد العراقـي للمـدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، مجلـة واسـط للعلـوم الإنسـانية ، مجلـد (١٨) ، العـدد (٥٢).
١٧- عبدالمجيـد ، عـلى إسـماعيل و الطـائي ، عـلى عمـران حسـين ، (٢٠١٨) : قيـاس وتحليـل اثـر الانفتـاح التجـاري عـلى بعـض المتغـيرات الاقتصاديـة في العـراق للمـدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ، مجلـة جامعـة كربـلاء العلميـة ، المجلـد (١٦) ، العـدد (٤).
١٨- عطيـة، محمـد صالـح (٢٠١١): اسـباب زيـادة النفقـات العامـة بـين الفكـر التقليـدى و الفكـر الحديـث مـع الإشـارة الى العـراق ، مجلـة ديالـة، العـدد (٥٠) .
١٩- العـلي ، عـادل فليـح ،(٢٠٠٧) : الماليـة العامـة والتشريـع المـالي الضريبـي، ط١ ، دار الحامـد للنـشر والتوزيـع، عـمان.
٢٠-عـلي ،عـماد محمـد و خليـل ، زهـراء فـارس ، (٢٠١٨) : تحليـل العلاقـة بـين ضغـط الانفـاق و نافـذة العملـة واثـره عـلى سـعر صرف الدينـار العراقـي ، مجلـة العلـوم الاقتصاديـة و الإداريـة ، المجلـد (٢٥) ، العـدد (١١٢) .
٢١- عـودة ، محمـد حسـن ، (٢٠١٦) : دراسـة وتحليـل العلاقـة بـين الانفتـاح والنمـو الاقتصـادي ومـدى مسـاهمته في جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة إلى العـراق (١٩٩٧-٢٠١٢)، مجلـة الغـري للعلـوم الاقتصاديـة و الإداريـة ، المجلـد (١) ، العـدد (٣٧).
٢٢- فضل،حسـن تـكل احمـد، (٢٠١٦) : أثـر السياسـة النقديـة والماليـة في تحقيـق الاسـتقرار بسـعر الـصرف في السـودان ١٩٨٠-٢٠١٤، مجلـة الشـمال للعلـوم الأساسـية و التطبيقيـة ، المجلـد (١) ، العـدد (٢) .
٢٣- كريم،هـه وار عثمان(٢٠١٦):أثـر التركـز السـلعي و الجغرافـي للصـادرات عـلى تذبـذب حصيلـة الصـادرات السـلعية في العـراق خـلال المدة(٢٠٠٣-٢٠١٣)،رسـالة الماجسـتير، كليـة الادارة و الاقتصـاد ،جامعـة سـليمانية.
٢٤- مجيـد ،نمـاء عـلى و عطيـة ، احمـد صبيـح ، (٢٠٢٠) : التخصيـص الأمثـل للانفـاق العـام ....معالجـة موضوعيـة لتحقيـق النمـو الاقتصـادي العـراق حالـة دراسـية للمـدة(٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلـة الكـوت للعلـوم الاقتصاديـة و الإداريـة ، المجلـة (١٢) ، العـدد (٣٦) .
٢٥- مـرزوك ، عاطـف لافي و عـلي ، اكـرم نعمـة ، (٢٠١٩): تحليـل وقيـاس أثـر العوامـل التـي تحـدد سـعر الـصرف في العـراق ، مجلـة المثنـى للعلـوم الإداريـة و الاقتصاديـة ، المجلـد (٩) ، العـدد (٤).
٢٦- هاشـم ، خنـان عبـد الخـضر، (٢٠١١) ، واقـع و متطلبـات التنميـة المسـتدامة في العـراق : ارث المـاضي و ضرورات

المستقبل، مركز الدراسات الكوفة ، العدد ٢١.
٢٧- هجيرة ، عبد الجليل(٢٠١٢): أثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري «دراسة حالة الجزائر» ، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر يلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جزائر
٢٨- منصوري، الحاج العربي،(٢٠٢٢):تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه ،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

ثالثاً : المصادر الأجنبية :

1- E. D., & Bidemi, O. J. (2015). Fiscal policy measures and balance of payments in Nigeria. Journal of Global Economics, 4(3).

2- international Monetary Fund, 2009, Balance of Payments and International Investment Position Manual, 6th ed. Washington, USA.

3- Stupak, Jeffrey (2019): Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service , https://crsreports.congress.gov .